المدرِّس إعدادًا وتأهيلاً

د. محمود السيد(*)

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف طبيعة العصر الذي نحيا فيه والتحديات التي نواجهها فيه، وأن نتعرف أيضًا بعضًا من التحديات التي تواجه التعليم العالي العربي، وبعضًا من السمات التي ينبغي للتربية العربية أن تتسم بها لمواجهة التحديات، ودور التعليم العالي في مواجهتها، ومن ثَمَّ تبيان جودة التعليم العالي وواقع إعداد المدرسين فيه، ومستلزمات إعداد المدرس وتأهيله بصورة عامة، للإسهام في تقدم المجتمع ومواجهة التحديات التي يتعرض لها، ونقف وقفة مستأنية على إعداد المدرس للتدريس بالعربية، وعلى خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، والإجراءات المتخذة في ضوئها في وزارتي التربية والتعليم العالي.

أولاً: تحديات العصر

يتسم العصر الذي نحيا فيه بسمات متعددة، منها أنه عصر العلم والتقانة والاتصالات وثورة المعلوماتية، وغزو الفضاء واقتحام المحيطات وسبر أغوارها، وهو عصر التفجر المعرفي والتفجر السكاني... إلخ.

ويبرز في هذا العصر عدد من التحديات، منها التحدي الصهيوني والجانب المتوحش من العولمة، وسيطرة منطق حق القوة لا قوة الحق، إذ يهيمن الأقوياء على الضعفاء هيمنة اقتصادية وثقافية وسياسية، وباتت شريعة الغاب

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

هي السائدة على الصعيد العالمي.

ومن تحديات هذا العصر أيضًا تلوث البيئة وجور الإنسان عليها، وتزايد موجات العنف، وانحسار القيم المعنوية وتفاقم الاجتياح المادي وسيرورة قيم الاستهلاك، وارتفاع نسبة من يتعاطون المخدرات.

يُضاف إلى ذلك كله الهيمنة الثقافية ذات القطبية الأحادية في ظلال العولمة، وارتفاع نسبة الأمية على الصعيد العالمي، وانهيار الأوضاع الصحية.

وإذا كانت هذه التحديات عالمية، فإن ثمة تحديات أُخر تضاف إليها وتواجهها منطقتنا العربية تتمثل في الاحتلال الأمريكي للعراق، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ورفضه إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين إلى فلسطين، ومحاولات أعدائنا في تمزيق أواصر أمتنا بطريق الانقسامات الداخلية والصراعات العرقية والمذهبية والطائفية، وهذا الأمر أدى إلى موجات من العنف والتعصب الأعمى، رافق ذلك استمرار للصراعات العربية العربية، وخلخلة للانتماء القومي، حتى بات القابض على عروبته كالقابض على الجمر، وازداد نزف العقول من الوطن العربي وتفاقمت البطالة، وتزايدت الأمية حتى إن عددها وصل إلى مئة مليون أُميّ ونحن في العقد الأول من الألفية الثالثة، بحيث أن ثلث سكان الوطن العربي من الأميين، وتزايدت أحزمة الفقر والمناطق العشوائية ومدن الصفيح ومناطق الظل في بعض العواصم العربية.

وفي مجال التعليم العالي أشار الإعلان العالمي للتعليم العالي للقرن الحادي والعشرين الصادر عن اليونسكو، إلى عدد من التحديات التي يواجهها هذا التعليم تتمثل في اضطراب المعايير في شروط الانتساب إلى التخصصات في التعليم

العالي، وانخفاض الجودة ومستوى الخريجين في الأعم الأغلب، وانخفاض ظروف العاملين في التعليم العالي، والقصور في ملاءمة البرامج لخطط التنمية وضعف البحث العلمي، وبطالة الخريجين، وضعف التمويل... إلخ.

ثانيًا: التربية العربية المرجوة لمواجهة التحديات

إن مواجهة التحديات المشار إليها على الصعيدين العالمي والعربي تستلزم تربية ذهنية جديدة، تعمل على أن تكون التربية العربية المنشودة متسمة بالتغيرية والتجديد المستمر لا تربية تدويمية راكدة، وتربية إبداعية لا تقليدية نمطية، وحوارية لا تلقينية، ومنفتحة لا منغلقة، ومستعملةً التقانة وموظفة لها في العملية التعليمية التعلمية، لا مقتصرة على أن تكون يدوية، وديمقراطية في جميع مناحيها لا تسلطية، وعلمية ناقدة لا تربية نقل وتسليم وإذعان، وتعاونية تعتمد فريق العمل لا فردية، ومنظومية تنظر إلى الأمور والمشكلات نظرة شاملة لا نظرة جزئية ضيقة ومحدودة.

ومن الأمور التي لابد من التركيز عليها في تربيتنا العربية لمواجهة التحديات الانتقال من التعليم إلى التعلم وتزويد المتعلم بالمهارات التي تساعده على أن يفكر ويبحث وينقب عن المعلومات، ويعمل على توظيفها، لا أن تُقدَّم إليه دون أن يكدَّ ذهنه في البحث عنها، وتزويده بمهارات التعلم الذاتي التي تساعده على مواصلة التعلم مدى الحياة، على أن يرافق ذلك كله تعميق للانتماء، إذ إن الإحساس العالي بالانتماء القومي في ظلال العولمة يجيء في مقدمة منظومة القيم، وإذا فتر هذا الانتماء أو ضعف، يتحلل الإنسان من قيمه ويتخلى عن كثير من دعائم إنسانيته، إلى جانب تخليه عن قوميته، والتحلل من الانتماء سلسلة متى بدأت تلاحقت تأثيراتها ومضاعفاتها، والنتيجة واحدة هي أن يخسر الإنسان نفسه، وتخسر الأمة هويتها. ومن هنا كان عمق الانتماء يذلل الصعاب، ويدفع إلى دعم مسيرة التعريب

والدفاع عنها، وتقديم كل الإمكانات لتجاوز العقبات التي تحول دون نجاحها، ويعزز الجمع بين الأصالة والمعاصرة في انطلاق أمتنا.

ويقوم التعليم العالي بدور فعّال في مواجهة التحديات التي تتعرض لها أمتنا، وذلك بطريق إعداده أُطرًا كَفِيَّةً ذات مهارات عالية تُسهم في تقدم المجتمع وتنميته، وتزويد الدارسين بمهارات التعلم الذاتي، وتطوير المعارف ونشرها بطريق البحوث العلمية، وتزويد الدارسين بالكفايات التي تساعدهم على إتقان تخصصهم من جهة، وفهم الثقافة الوطنية والإقليمية والدولية من جهة أخرى، والمساعدة على حماية القيم الاجتماعية وتعزيزها، والإسهام في تطوير التعليم وتحسين مضمونه، والحرص على جودته.

«وتتمثل جودة التعليم العالي في جودة مستوى العاملين فيه علميًّا وخلقيًّا، وتوفير الحوافز والتدريب المستمر للعاملين وتشجيع الباحثين، كما تتجلى جودة التعليم العالي في جودة المناهج بمفهومها الشامل، وجودة الطلبة باعتماد مبدأ الجدارة، وجودة البيئة الأكاديمية الداخلية والخارجية، وفي إشاعة ثقافتي التقويم والتطوير داخل مؤسسات التعليم العالي، وإشاعة ثقافة الاستقلال الذاتي وتحمل المسؤولية والخضوع للمساءَلة»[(١)].

ثالثًا: إعداد المدرس وتأهيله

يُعد المدرس قطب الرحى في العملية التربوية، وإليه يرجع الفضل في نجاحها غالبًا، أو يرجع إليه السبب في إخفاقها في الأعم الأغلب، إذ مهما تكن المناهج مبنية على أسس علمية فإنها لا تحقق أغراضها إلا إذا كان يقوم

(١) المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» – الإعلان العالمي للتعليم العالي للقرن الحادي والعشرين – باريس – ١٩٩٨ ص٣.

بتطبيقها مدرس كفيّ، ويمكن أن يرمم المدرس إذا كان كفيًا ومتمكنًا بعض الثغرات في المناهج حتى لو لم تكن مبنية على أسس علمية واضحة.

كما أن المدرس لا يدرّس بمادته فقط، وإنما بشخصيته وبمدى تعامله مع طلبته، وما يقدِّمه لهم من قدوة حسنة ومثَل أعلى. وكم من مدرس جذب الطلبة إلى محبة مادته، وكانوا متعلقين بها من خلال تعلقهم به! وكم من مدرس نفّر الطلبة من مادته بسبب سوء معاملته وفظاظته وضعفه!

ولقد تغيرت الأدوار المرسومة للمدرس في عالمنا المعاصر، فلم يعد دوره مقتصرًا على نقل المعرفة والخبرة إلى طلابه، وإنما أصبح إضافةً إلى ذلك موجهًا ومرشدًا اجتماعيًا ونفسيًا ومشجعًا ومعززًا وباحثًا ومغنيًا البيئة التعليمية التعلمية بمصادر المعرفة(٢).

وثمة ملاحظات على واقع إعداد المدرس تتمثل في أن مدخلات الكليات أحيانًا ليست مختارة على أسس علمية ومعايير موضوعية، إذ إن أسلوب الانتقاء وشروط القبول وحوافز الالتحاق لابد من أن تكون على أساس الاستعداد والرغبة بغية اجتذاب أفضل العناصر.

كما أن المخْرَجات ليست من النوع المرغوب فيه، ويحتِّم هذا إعادة النظر في نظم التقويم السائدة.

ومن الملاحظات أيضًا أن هنالك قصورًا في خطة الإعداد والتدريب وافتقارًا إلى الوظيفية في محتويات بعض المواد، وضعفًا في الاهتمام بالجوانب الثقافية الملائمة لروح العصر من مثل «التربية المجتمعية، التربية على المواطنة، التربية البيئية

(٢) الدكتور محمود السيد – في قضايا التربية المعاصرة — دار الندوة للدراسات والنشر دمشق، ١٩٩٢، ص ١٦٣.

والسكانية، المعلوماتية، مهارات التواصل، اللغات... إلخ»، كما أن هنالك غلبة للطابع النظري في بعض المواد وافتقارها إلى التطبيق، وأن ثمة نمطية في أساليب التدريس وطرائقه، وقصورًا في استعمال تقنيات التعليم والتعلم، وقصورًا في أساليب التقويم المتبعة.

إن إعداد المدرس وتأهيله يستلزمان:

- تمكنًا من المادة.
- تمكنًا من مهارات التواصل باللغتين العربية والأجنبية.
- تمكنًا من استثارة الدافعية لدى طلابه.
- تكاملاً معرفيًّا في تكوينه.
- تمثلاً للمنهج التربوي بمفهومه المنظومي الشمولي المتكامل «المنهج نظام ***System***».
- مرونة في اختيار الطرائق والأساليب في ضوء الأجواء والمستويات.
- ربطًا للمعارف النظرية بالعملية.
- تركيزًا على الجوانب التطبيقية.
- تركيزًا على كيفية التعلم وتعليم الطالب كيف يتعلم.
- تركيزًا على التعلم التعاوني وفريق العمل في إنجاز المشروعات.
- استعمالاً لأساليب التشجيع والتعزيز في التعامل مع الطلبة.
- قدرة على استعمال تقنيات التعليم الإلكترونية والمعلومات والاتصال، وتوظيفها لمصلحة العملية التعليمية التعلمية «الحاسوب، الشابكة، مخابر العلوم المتطورة... إلخ».
- قدرة على التمييز بين المعارف الجيدة والفاسدة مما تنشره الشابكة «الإنترنت».

– قدرة على فهم نفسية طلابه وتعرف حاجاتهم وميولهم واهتماماتهم.

– امتلاكًا لمهارات التعلم الذاتي، الذي هو أساس للتعلم المستمر مدى الحياة، وإذا كان أرقى أنواع التعلم أن يتعلم الطالب كيف يتعلم بإرشاده إلى أساليب التعلم الذاتي فإن أرقى أنواع التنمية المهنية للمدرس أن يتعلم كيف ينمي نفسه ويطور أداءه وكيف يحل مشكلاته المهنية.

– قدرة على استعمال أساليب تقويم متنوعة ومتعددة تقيس المهارات العقلية العليا لدى الدارسين.

– قدرة على توظيف نتائج التقويم في تطوير العملية التعليمية التعلمية انطلاقًا من الأسئلة الخمسة:

لماذا؟ ماذا؟ لمن؟ كيف؟ ما الأثر؟

استئناسًا بتجارب الأمم الأخرى في عمليتي الإعداد والتأهيل من جهة والتدريب من جهة أخرى، ومن هذه التجارب تجربة ماليزيا في استراتيجيات التدريس من حيث اعتمادها أسلوب حل المشكلات والتعلم الذاتي وعصف الدماغ والمناقشة والتعلم بالاكتشاف، وأداء الأدوار وحلقات البحث وتقانة التعليم في العرض.

رابعًا: إعداد المدرس للتدريس بالعربية

تعد اللغة من أبرز سمات المجتمع الإنساني، إذ ما من حضارة عرفتها البشرية إلا وصاحبتها نهضة لغوية، وقد احتلت لغتنا العربية مكانة مرموقة في مسيرة الحضارة البشرية، وهي الآن من بين اللغات العالمية في الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة. حاربها أعداء الأمة لأنها عامل توحيد بين أبناء أمتنا، وفرضوا لغاتهم مكانها في أثناء احتلالهم لوطننا العربي. وبعد أن حصلت بلادنا

العربية على استقلالها وتحررت من الاحتلال الأجنبي، ظل أعداء الأمة ماضين في محاربتهم للغتنا ووصمها بالصعوبة من جهة، وبالتخلف وعدم مواكبة روح العصر من جهة أخرى، وعملوا على تشجيع العاميات لأنها عامل تفريق بين أبناء الأمة، كما عملوا على سيرورة اللغة الإنجليزية واعتمادها مكان العربية في الجامعات ومعاهد التعليم العالي، على الرغم من مكانة لغتنا وأصالتها وتميزها وعراقتها، وعلى الرغم من تميز التجربة السورية في اعتمادها اللغة الأم «العربية الفصيحة» في التدريس في جميع مراحل التعليم، انطلاقًا من أن لغتنا هي هويتنا وعنوان شخصيتنا ورمز لكياننا القومي وذاكرة أمتنا ومخزونها الثقافي، فضلاً عن أنها لغة قرآننا الذي نزل به الروح الأمين على قلب الرسول العربي الكريم ﷺ بلسان عربي مبين آية لنبوته، وتأييدًا لدعوته، ودستورًا لأمته.

ومن هنا كان التعريب في سعيه إلى سيرورة اللغة العربية الفصيحة، وانتشارها على جميع الصعد وفي جميع مجالات الحياة، قضية متعددة الوجوه والمستويات والمقاصد، فهو قضية قومية وقضية دينية، وقضية مجتمعية، وقضية تربوية، وقضية أمن ثقافي، وقضية إبداع وابتكار(٣).

ولقد أدركت سورية هذه الجوانب كافة منذ أن تحررت من الاحتلال العثماني، فكان المدرسون في معهدي الطب والحقوق، نواة الجامعة السورية حينئذ عام ١٩١٩، يدرِّسون بالعربية، واستمر التدريس بها في عهد الانتداب الفرنسي على سورية على الرغم من كل محاولاته فرض لغته مكانها، إلا أن الأمانة التاريخية تدفعنا إلى ذكر أن ثمة من كان منصفًا من العلماء الفرنسيين

(٣) الدكتور محمود أحمد السيد، اللغة العربية وتحديات العصر في التعريب، المؤتمر السنوي لمجمع اللغة العربية في القاهرة لعام ٢٠٠٨، ص٩.

في تهنئته أساتذة الجامعة السورية على اعتمادهم اللغة العربية في التدريس، فهاهو ذا السيّد «بونور» مدير المعارف العام في المفوضية العليا إبان الانتداب الفرنسي يخاطب أساتذة الجامعة السورية في احتفال أُقيم فيها قائلاً: «لستم مخطئين في اختياركم اللغة العربية في التدريس، بل كونوا واثقين أنكم أحسنتم صنعًا بانتقائها، فإن من يزعمون أن اللغة العربية غير صالحة للتعبير عن مصطلحات العلم الحاضر هم على خطأ مبين، فالتاريخ يثبت أن لغة الضاد كسائر اللغات الأخرى غنية باشتقاقها، وكافية بكثرة تراكيبها للتعبير عن الأفكار الجديدة والارتباطات الحديثة التي تربط تلك الأفكار، وأن فلاسفة العرب حينما نقلوا في القرن التاسع إلى لغتهم رسائل أرسطو طاليس تمكَّنوا من نقل العلوم إلى لغتهم كما في عهد ابن سينا والغزالي وابن رشد، فما ينكر أحد والحال هذه أن اللغة العربية صالحة لمماشاة اللغات الأخرى وللتعبير عن الأفكار العلمية الحديثة، واعلموا أن اندفاعكم إلى إيجاد مؤسسة علمية كبيرة عربية اللسان، هو على ما أرى أكبر دليل على حذاقتكم، فظلوا محافظين على هذه الأداة البديعة التي نحن مدينون لها بكثير من الأعمال الباهرة، وبعدد من الأشكال الجميلة التي تجلى بها الفكر البشري».

ويتابع قائلاً: «إنني أهنئ العرب، وأتمنى ألا يضيعوا هذا الاحترام المقدر للغتهم، لأن من يدافع عن لغته، يدافع عن أصله وعن حقه وعن كيانه وعن لحمه ودمه، وإنكم تفهمتم هذا الأمر جيدًا»(٤).

والواقع لقد تسلّح أساتذة الجامعة السورية في تدريسهم بالعربية بالإرادة القوية والانتماء القوي لأمتهم ولغة قرآنها الكريم، فكانوا يضعون المصطلحات العربية

(٤) مجلة المعهد الطبي العربي — السنة الثامنة — ١٩٣٠ — ص٤٥.

مقابل المصطلحات الأجنبية، مفتشين عن هذه المصطلحات العربية في بطون كتب التراث وفي المعاجم اللغوية من جهة، ومستعينين بقدرة اللغة العربية على الاشتقاق والنحت والمجاز من جهة أخرى، ومستأنسين بالمصطلحات التي وضعها أساتذة الطب في القصر العيني في القاهرة، عندما كانت العربية لغة التدريس في القصر العيني قرابة سبعين عامًا منذ أيام محمد علي باشا وقبل الاحتلال الإنجليزي لمصر الذي حوّل لغة تعليم الطب من العربية إلى الإنجليزية، ومستأنسين أيضًا بالكتب التي ألَّفها في أواخر القرن التاسع عشر ثلاثة أساتذة أجانب من أساتذة الكلية الإنجيلية السورية في بيروت، حيث كانوا يدرسون الطب بالعربية في هذه الكلية التي أصبحت فيما بعد الجامعة الأمريكية، وغيرّت لغة التدريس فيها من العربية إلى الإنجليزية أيضًا.

وعادت إلى اللغة العربية مكانتها تأليفًا وترجمةً وتدريسًا ومصطلحًا «بفضل جهود رجالات التعريب من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة وجهود مجامع اللغة العربية عامة، ومجمع اللغة العربية بدمشق خاصة، وعاد إلى التأليف بالعربية كثير مما افتقدته في عصور الانحدار من عمق في المعاني، ووضوح في الأفكار وسلامة في اللغة، ونصاعة في البيان، وظهرت في اللغة العربية إلى جانب كتب اللغة والأدب كتب علمية جيدة في مختلف الميادين، استطاع مؤلِّفوها أن يجمعوا بين الغرض العلمي وسلامة اللغة وجودة العرض وحسن الأداء، وكان لطائفة من أساتذة كلية الطب بجامعة دمشق القدح المعلى في هذا المضمار[٥]، على حد تعبير الباحث اللغوي الأستاذ الدكتور مازن المبارك.

(٥) الدكتور مازن المبارك، اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي، دار النفائس، ط٤، ١٩٩٨، ص١٤.

ولا يخفى على أحد تميز التجربة السورية في التعليم باللغة الأم في مختلف المراحل، وهاهو ذا قد مضى عليها قرن تقريبًا، وهاهم أولاء خريجوها في الجامعات السورية وفي مختلف التخصصات، لاسيما الطبية منها يَزُّون أقرانهم الذين درسوا باللغة الأجنبية، إذ إنهم يتقلدون أرفع المناصب العلمية والأكاديمية في المشافي الأوربية والأمريكية ولم يَحُلْ تلقيهم العلم في الدرجة الجامعية الأولى بلغتهم الأم دون التفوق والتميز في دراساتهم العليا وعملهم المهني، وإنما كان دافعًا لهم لحيازة ذلك التفوق، فلقد تلقى هؤلاء المتخرجون علومهم باللغة العربية الفصيحة، واستعمل أساتذتهم اللغة العربية الفصيحة في تعليمهم معتمدين في المجال الطبي المصطلحات التي تضمنها المعجم الطبي الموحد.

ولنستمع إلى ما يقوله الباحث المصري الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين عن التجربة السورية في تعليم الطب بالعربية في العدد الرابع والثلاثين من مجلة «ديوجين مصباح الفكر» الصادرة عن اليونسكو: «تبرز مأساة اللغة العربية بوضوح إذا ما رأينا أن العلوم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة كالهندسة والطب والصيدلة والطبيعة والرياضيات كلها تدرس باللغة الإنجليزية في جامعاتنا، لا لأن العربية عاجزة عن تمثل حقائقها ومصطلحاتها تمثلاً ما، بل لأن هيئات التدريس في هذه المجالات هي العاجزة عن استعمال اللغة العربية أداة لنقل المعارف الحديثة ومتابعة ما ينشر في الخارج بفكر ولسان عربيين»[٦].

ويتابع قائلاً: «لقد حضرت أخيرًا مناقشة لرسالة في علم الطفيليات لنيل درجة الدكتوراه كانت أنموذجًا للمأساة التي نعيشها نحن في الوطن العربي،

(٦) الدكتور عبد الصبور شاهين، ديوجين مصباح الفكر، العدد الرابع والثلاثون، السنة العاشرة، ١٩٧٦، ص١٠.

ومعبرة عن التمزق العميق في أعلى مستويات البحث العلمي الحضاري، الرسالة محررة بالإنجليزية، وقدَّمت الباحثة ملخصًا عنها بالإنجليزية أيضًا، وبدأت المناقشة، فتحدث المشرف بالعربية، وناقش أحد الأعضاء الطالبة بالإنجليزية، وناقش العضو الآخر الطالبة بالعربية، وكانت الطالبة ترد وتناقش بالإنجليزية وبالعربية في لغة مختلطة كاختلاط الرقع في الثوب المهلهل، وذلك في كلية الطب بإحدى الجامعات المصرية العريقة، ولو أن هذا الموضوع كان مطروحًا بجامعة دمشق لكتب بالعربية ولنوقش بالعربية دون أدنى صعوبة في الأداء أو في المصطلحات.

لنقلها بصراحة ودون مواربة – يقول الدكتور شاهين – إن اللغة العربية غير عاجزة، وإنما العاجز بعض بنيها سواء أكان العجز من النوع الثقافي المتمثل في ضعف إلمام بعض أساتذة جامعة القاهرة باللغة العربية ومصطلحاتها، أو كان من النوع النفسي إذا افترضنا فيهم القدرة على استعمال اللغة الأم، ولكنهم يحجمون عن خوض التجربة لفقر في الإحساس بالكرامة القومية، ذلك الإحساس الذي يدفع الجندي الأمين إلى اقتحام الأهوال، وقد كان خليقًا أن يدفع هؤلاء الأساتذة إلى صنع المحال»[٧].

هذا ما ورد في مقال الدكتور عبد الصبور شاهين في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، وكان مجلس وزراء الصحة العرب والتعليم العالي قد أوصى في اجتماعه في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي في دمشق أن يكون عام ٢٠٠٠ هو الانتهاء من تعريب الطب في الجامعات العربية، وها نحن أولاء في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ نجد أن الصورة ما تزال أكثر قتامة ويا

(٧) الدكتور عبد الصبور شاهين، المرجع السابق، ص١١.

للأسف في الوقت الذي استطاع فيه أساتذة الجامعات السورية أن يثبتوا قدرة اللغة العربية على استيعاب العلوم والطب، فوضعوا عددًا من الكتب العلمية تناولت مختلف الموضوعات، وقدمت لنا أمثلة حية على قدرة اللغة العربية على التعبير عن دقائق العلوم، فوضعت المصطلحات العربية، وعرّبت المصطلحات الأجنبية، وظهرت أمهات الكتب العلمية في الجراثيم الطفيلية والكيمياء الحيوية والفسيولوجيا النباتية وعلم النبات وعلم النسج والتشريح، وعلم تشخيص العقاقير والكيمياء العامة، فسدَّت الكتب العلمية التي أُلفت حاجات كلية الطب وطب الأسنان والصيدلة والعلوم في أقسام الفيزياء والرياضيات والكيمياء والحيوان والنبات... إلخ.

وأسهم الأساتذة السوريون في معركة التعريب التي خاضتها الجزائر بعد استقلالها، كما أسهموا في عملية التعريب في السودان، فدرسوا وقدموا المراجع العلمية وأمهات الكتب تأليفًا وترجمة في مختلف الميادين العلمية وكان لهم إسهام في الجامعات الليبية واليمنية والأردنية وفي أغلب الجامعات العربية، منطلقين من إيمانهم بأن استعمال اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية ليس مهنة، وإنما هو قبل ذلك قضية وطنية ورسالة قومية في الوقت الذي ابتلينا فيه على نطاق الساحة القومية بإهمالنا للعربية بغرورنا أن سواها أعف وأبهى وأفتى وأقرب إلى مقومات الحضارة الحديثة.

خامسًا: إجراءات مساعدة للتدريس بالعربية

أبان رئيس مجمع اللغة العربية في القاهرة الأستاذ الدكتور محمود حافظ: «أن قضية التعريب في التعليم العالي والجامعي ترتكز على محاور أو اهتمامات ثلاثة هي الأستاذ والكتاب والطالب، وأنه لا سبيل إلى تعريب التعليم العالي

والجامعي ما لم يؤمن بذلك الأستاذ وعضو هيئة التدريس، وما لم يترسخ في ذهنه قناعة قوية بأهمية التعريب باعتباره قضية قومية ووسيلة فعالة للارتقاء بمستوى التعليم ودفع حركته خطوات بناءة فسيحة إلى الأمام، وأن تتوفر بجانب هذه القناعة وهذا الإيمان أحدث المراجع العلمية باللغة العربية، وله في ذلك دور كبير ترجمة وتأليفًا وتعريبًا للمصطلحات مع تأهيله للتدريس بالعربية لتحسين لغته واستقامة لسانه، فإذا اقترنت هذه المقومات بقرار سياسي ملزم بتعريب التعليم الجامعي لاعتبارات قومية وعلمية واجتماعية فلا شك أن عضو هيئة التدريس سيمضي في تأدية رسالته التعليمية في الجامعة بلسان عربي مبين»[٨].

أما فيما يتعلق بالطالب فإن فهمه للمحاضرة والشرح بلغته القومية يعفيه عن بذل مجهود مضاعف لو درس بالأجنبية، إذ ينصرف نصفه لفهم اللغة وتعرف المفردات الصعبة في اللغة الأجنبية التي يدرس بها، وينصرف النصف الآخر من الجهد لاستيعاب المادة العلمية نفسها، فضلاً عما يعتري ذهن الطالب أحيانًا من غموض في المعنى، أو نقص فيه، يختل معه بناء المعلومات أو تُنقل إليه بغير الصورة المقصودة من المحاضر.

وفي الندوة السنوية لتعريب التعليم العالي في الجامعات العربية[٩]، التي عقدها المركز العربي للتعريب والتأليف والترجمة والنشر عام ١٩٩٥ كان من

(٨) د. محمود حافظ، تعريب التعليم العالي والجامعي في ربع القرن الأخير، ندوة الرباط، ١٩٨٥، ص١٢.

(٩) المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، الندوة السنوية لتعريب التعليم العالي في الجامعات العربية عام ١٩٩٥، ص١٤.

التوصيات التي خرجت بها الندوة الحرص على إعداد المدرِّس الجامعي القادر على أن يلقي دروسه باللغة العربية السليمة الفصحى الميسرة، ووضع خطة لتحويل مدرسي الجامعة بمختلف التخصصات من التدريس باللغة الأجنبية إلى التدريس بالعربية في الأقطار الجاري بها استعمال اللغة الأجنبية في التعليم العالي، وذلك بإقامة دورات تأهيلية منظمة ومكثفة لكل فئة منهم، وبذل كل تشجيع لهم لتحقيق هذا التحول والإفادة منه.

ومن الباحثين من لخَّص الإشكالات التي تعترض استعمال اللغة العربية في العلوم والآداب والفلسفة ومبتكرات الحضارة وغيرها، فرأى «أن هذه الإشكالات تعود لأسباب لا تتعلق باللغة نفسها، وإنما بطرائق تعليم اللغة فهي قديمة وعقيمة تعقِّد الأمور أمام المتعلم، وهذه مشكلة تربوية، كما تعود إلى عدم وجود المدرسين الأكفياء المالكين لزمام العربية وهي مشكلة تربوية أيضًا، ومنها ما يعود إلى عدم توحيد المصطلحات المستجدة في اللغة في هذا العلم أو ذاك، وهذا يعود إلى عدم التنسيق بين المشتغلين في العلم الواحد في مختلف الأقطار العربية، وعدم قيام المؤسسات الثقافية العربية بدورها في هذا الميدان إلا في نطاق ضيق، وهذه مشكلة سياسية، ومنها ما يعود إلى أن مبتكرات الحضارة وتطور العلوم والتطور المعرفي عمومًا يسير في العالم بخطوات سريعة لا يمكن اللحاق بها دون جهود مخططة ومبرمجة ومدروسة، وهو أمر لم نعدّ أنفسنا له، وهذه مشكلة حضارية في اعتقاد الباحث معن زيادة»[١٠].

وفي سورية كانت الجامعات بفضل جهود أساتذتها رائدة في جعل اللغة

(١٠) معن زيادة، فتاوى كبار الكتَّاب والأدباء في مستقبل اللغة العربية، وزارة الثقافة السورية سنة ٢٠٠٣، ص٢٢٧.

العربية لغة التدريس في كل المواد وجميع الكليات مقيمة بذلك الدليل على أصالة لغتنا وقدرتها الفائقة على استيعاب كل جديد ومواكبة كل تقدم علمي، وهذا أمر تشهد به المؤلَّفات العربية العديدة التي تزخر بها المكتبات، إلا أن ثمة صيحات انطلقت تشكو انحدار مستوى الطلبة ومدرسيهم في اللغة العربية وذلك في ثمانينيات القرن الماضي، وهذا ما دفع الرئيس الراحل حافظ الأسد إلى أن يصدر المرسوم الجمهوري ذا الرقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٠ الذي ينص على تدريس اللغة العربية في المرحلة الجامعية الأولى في جميع سنوات الدراسة في الكليات والمعاهد العليا في سورية، ما عدا قسم اللغة العربية والسنوات الأخيرة في كلية الطب البشري، ويدرّس هذا المقرر على مدار السنة في النظامين الدراسيين الفصلي والسنوي، وأُلفت الكتب الخاصة بتعليم اللغة العربية لغير المختصين، ونُفذت التجربة منذ ثمانينيات القرن الماضي.

أما فيما يتعلق بالمدرسين فقد صدرت توصية اللجنة الثقافية في مجلس الوزراء لعام ١٩٨٤ بضرورة العناية باللغة العربية في جميع الكليات واختيار المعيدين وأعضاء الهيئة التدريسية من الذين يحسنون اللغة العربية في التدريس، واعتماد شرط إتقان اللغة العربية في ترقية أعضاء الهيئة التدريسية وذلك في مؤلفاتهم وبحوثهم وتدريسهم.

ولقد صدر بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء موجه إلى وزارة التعليم العالي ينص على أن تقوم وزارة التعليم العالي في صدد تعيين الأساتذة حديثًا بما يأتي:

ألا ينقل الأساتذة الجدد المتمرنون في جميع الاختصاصات من المرحلة الأولى إلى مرحلةٍ أعلى قبل أن يتقدم هؤلاء بامتحان في اللغة العربية.

أن يكون من شروط التعيين لعضو الهيئة التدريسية في جامعات القطر

ومعاهدها المتوسطة وفي جميع الاختصاصات شرط النجاح في امتحان شفهي وكتابي في اللغة العربية.

إحداث دورات تأهيلية في اللغة العربية للأساتذة.

وتتكون لجنة اختبار اللغة العربية من رئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب، ومن رئيس القسم المختص الذي يود أن يتعين فيه عضو هيئة التدريس، ومن أحد أعضاء هيئة التدريس في قسم اللغة العربية يسميه رئيس فرع نقابة المعلمين في الجامعة، ومهمة اللجنة:

– إجراء امتحان شفهي وكتابي للمعيَّنين أول مرة من أعضاء الهيئة التعليمية.

– إجراء امتحان لأعضاء الهيئة التعليمية المتميزين عند تأصيلهم.

ولم تكتفِ الجامعة بهذه الإجراءات للنهوض باللغة العربية، وإنما عملت على أن جعلت سلامة اللغة العربية شرطًا ينص عليه في تقويم الإنتاج العلمي للترقي في سلم هيئة التدريس، كما أنها اتخذت إجراءات في ضرورة مراجعة الأمالي والكتب الجامعية بحيث تضمن سلامة اللغة ووضوح الأسلوب في كل ما تقع عليه عين الطالب.

واشترطت الجامعات السورية أيضًا أن يعمل عضو هيئة التدريس عند تعيينه على ترجمة أطروحته في الدكتوراه إلى اللغة العربية إغناء لعملية التعريب، إذ إن هنالك بحوثًا عن اللغة العربية في جامعات أجنبية تجري باللغة الإنجليزية، ومنها رسائل ماجستير ودكتوراه وتتعلق بدراسة التراكيب العربية وعلم الدلالة في اللغة العربية، وهي رسائل حديثة في جامعات أمريكا وفرنسا وإنكلترا، وهؤلاء الذين يقدمون هذه الرسائل لا يقومون بترجمة هذا الإسهام العلمي إلى العربية إلا أن الجامعات السورية اشترطت ترجمتها.

ومن ناحية أخرى ثمة جامعات عربية لا تعد الترجمة عملاً علميًا يدخل في ترقية عضو هيئة التدريس من مرتبة إلى أعلى، وهذا ما أثَّر سلبًا في حماسة أعضاء الهيئة التدريسية نحو الترجمة مادام الجهد المبذول لا يدخل في الترقية، وهذا ما تلافته الجامعات السورية.

كما أن الجامعات السورية تشترط عند تأصيل المدرس بعد إخضاعه للتمرين أن يخضع لدورة في التأهيل التربوي يتدرب خلالها على أصول التدريس واستعمال التقنيات التربوية وأساليب التقويم.... إلخ.

ذلك لأن المدرس قد يكون متمكنًا من مادة تخصصه ومن لغته، إلا أنه قاصر عن إيصال مادته إلى طلابه بالأساليب التربوية الشائقة مما يؤثر في تحقيق الأهداف. ومن هنا كانت عملية التأهيل التربوي لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعات الوطن العربي من الأهمية بمكان، ولها دور في مسيرة التعريب عندما تجري عملية نقل المعلومات والمعارف والتفاعل معها باللغة العربية وبأساليب تربوية شائقة.

ومن الإجراءات التي تساعد على عملية التعريب في مجال إعداد المدرسين الأكفياء القادرين على التعليم بالعربية أن يُنْتَدَبَ أساتذة من الجامعات التي تنفذ التعريب للتدريس بالعربية في جامعات تسعى إلى التعريب، وإلقاء محاضرات في هذه الجامعات مُدَدًا كافية تشجيعًا للأساتذة المحليين وكسرًا للحاجز النفسي الذي يحسون به تجاه إلقاء محاضراتهم بالعربية. ولابد من تشجيع هؤلاء على الكتابة وإلقاء الدروس والمحاضرات والمشاركة في الندوات باللغة العربية الفصيحة، وكتابة البحوث باللغة العربية أيضًا.

ومن بين هذه الإجراءات أيضًا تنظيم برنامج لتبادل الزيارات بين مدرسي المادة الواحدة في الجامعات العربية، وحضور الأساتذة الذين يدرِّسون بالأجنبية إلى

الجامعات العربية التي تدرِّس بالعربية للاطلاع على تجاربها والإفادة منها.

ولابد من العمل على تخفيف الأعباء التدريسية والإدارية عن أعضاء الهيئة التدريسية، وتوجيه جزء من نشاطهم إلى التعريب الذي سيؤدي بدوره إلى رفع مستواهم العلمي رفعًا غير مباشر.

ومن الإجراءات المساعدة أيضًا تشجيع الأساتذة على مطالعة كتب التراث ذات العلاقة بتخصصاتهم لمدِّهم بمصطلحات علمية ومفردات تعينهم على إغناء لغتهم في مجالات تخصصهم.

ومما يساعد على تعزيز عملية الإعداد، الاستمرار في تحقيق التراث العلمي العربي، وكشف النقاب عن المخطوطات العلمية العربية في داخل الوطن العربي وفي خارجه، في مكتبات المتحف البريطاني في لندن والمكتبة الأهلية بباريس والأسكوريال في إسبانيا والسليمانية في إستانبول... إلخ.

أما فيما يتعلق بتعلم اللغات الأجنبية فإن التجربة السورية عُنيت بتعليم اللغات الأجنبية، فقررت وزارة التربية بدءًا من عام ٢٠٠١ تدريس لغتين أجنبيتين في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، بعد أن كانت سابقًا تدرس لغة واحدة، على أن يبدأ تدريس اللغة الإنجليزية بدءًا من الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي، وتدريس اللغة الفرنسية بدءًا من الصف السابع بحيث يتخرج الطالب في نهاية المرحلة الثانوية وهو يعرف اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

ولم يكن الاهتمام باللغة الأجنبية في مراحل التعليم العام فقط، وإنما كان ثمة اهتمام بها في المرحلة الجامعية وفي الدراسات العليا، بحيث لا يتمكن الطالب من تسجيل رسالته لنيل درجة الماجستير إلا بعد التحاقه بدورة في معهد اللغات الذي أنشأته الجامعة لتعليم اللغات الأجنبية، وذلك في ضوء مستوى الدارس وإثبات

نجاحه فيها. ولا يتمكن الطالب من تسجيل رسالة الدكتوراه إلا بعد نجاحه في امتحان اللغة الأجنبية، وينطبق ذلك على المعيدين الموفدين في بعثات خارجية.

ولم تكن هذه الإجراءات إلا سعيًا من التجربة السورية إلى بناء نظام تربوي ثنائي اللغة ينسجم ومقتضيات العصر من جهة، ويحقق الربط الوثيق بين الأهداف القومية والإنسانية معًا.

سادسًا: خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية

عندما أدى السيد الرئيس بشار الأسد القسم الدستوري أمام مجلس الشعب لولاية دستورية جديدة في السابع عشر من تموز عامَ ٢٠٠٧ ألقى خطابًا شاملاً بهذه المناسبة، وقد أشار في جانب منه إلى إيلاء اللغة العربية المرتبطة بالتاريخ والثقافة كل الاهتمام والرعاية، كي تعيش في مناهجنا وإعلامنا كائنًا حيًّا ينمو ويتطور ويزدهر، وتكون في المكانة التي تستحقها جوهرًا لانتمائنا القومي، ولكي تكون قادرة على الاندماج في سياق التطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات لتصبح أداة من أدوات التحديث، ودرعًا متينة في مواجهة محاولات التغريب والتشويش التي تتعرض لها ثقافتنا، ويقول في هذا الصدد: «يجب إيلاء اللغة العربية وهذا الموضوع هام جدًا، اللغة العربية التي ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا كل اهتمامنا ورعايتنا، بدأت بهذا الموضوع ووضعته في خطاب القسم لأن هناك تراجعًا بالنسبة للغة العربية المرتبطة بالهوية العربية.

ويجب إيلاء اللغة العربية التي ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا كل اهتمامنا ورعايتنا كي تعيش معنا في مناهجنا وإعلامنا وتعليمنا كائنًا حيًّا ينمو ويتطور ويزدهر، ويكون في المكانة التي يستحقها جوهرًا لانتمائنا القومي، ولكي تكون

قادرة على الاندماج في سياق التطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات، ولتصبح أداة من أدوات التحديث ودرعًا متينة في مواجهة محاولات التغريب والتشويش التي تتعرض لها ثقافتنا.

لقد أعطينا في سورية اللغة العربية كل الاهتمام وتبوأت موقعًا رفيعًا في حياتنا الثقافية منذ وقت مبكر، ومطلوب منا اليوم استكمال جهودنا للنهوض بها ولاسيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها وجودنا القومي لمحاولات طمس هويته ومكانته، والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنوانًا للتمسك بهذا الوجود ذاته.

ويجب أن نتذكر أن دعمنا لتعلم اللغات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التعليم والتواصل الحضاري مع الآخرين ليس بديلاً عن اللغة العربية، بل محفز إضافي لتمكينها والارتقاء بها».

ويتابع قائلاً: «أنا مهتم بتطوير نفسي في اللغات الأجنبية، وأتحدث بطلاقة بعض اللغات، ولا توجد لدي مشكلة، ومتحمس لهذا الشيء، ولكنني في الوقت نفسه حريص على اللغة العربية، وأول سؤال أسأله بعد كل خطاب، ما عدد الأخطاء اللغوية التي وقعت فيها قبل أن أسأل عن مضمون الخطاب، علينا أن نركز بشكل مستمر على هذا الموضوع، في كل خطاب ننسى الكثير من الأفكار ولكن لا أحزن، ولكن إذا كانت هناك أخطاء لغوية، فمع كل خطأ أشعر بالخجل».

ويقول: «عندما تضعف اللغة العربية من السهل أن يضعف أي ارتباط آخر لنا سواء بالنسبة للوطن، بالنسبة للقومية، أو بالنسبة للدين، فهذه الأمور ترتبط باللغة».

وكان السيد الرئيس قد أصدر القرار الجمهوري ذا الرقم /٤/ بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٦ بتشكيل لجنة للتمكين للغة العربية والمحافظة عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها. وحدد القرار الجمهوري مهمة اللجنة بوضع خطة عمل وطنية للتمكين

للغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها ومتابعة تنفيذها.

وقامت اللجنة المشكلة والتي كان لي شرف رئاستها، بوضع خطة العمل الوطنية للتمكين في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٧، وما تزال تتابع تنفيذها مع الجهات المعنية، وتشتمل الخطة على أربعة أقسام يتناول أولها المسوغات التي دعت إلى وضعها، ويتناول القسم الثاني الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه، ويقف القسم الثالث على سبل المواجهة، ويركز القسم الرابع والأخير على القضايا الملحة التي تتطلب المعالجة السريعة. وأبانت الخطة ما الذي ينبغي للجهات المعنية القيام به «وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة الثقافة، وزارة الإعلام، وزارتا الاقتصاد والسياحة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الأوقاف، اتحاد الكتاب العرب، مجمع اللغة العربية، الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية... إلخ».

وتتابع اللجنة عملية التنفيذ محاوله تذليل العقبات المعترضة وتجتمع اللجنة شهرياً وتقدم تقارير المتابعة إلى السيدة الدكتورة نجاح العطار نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية.

أما فيما يتعلق بوزارتي التربية والتعليم العالي فقد أشارت الخطة إلى أن على وزارة التربية أن تعمل على تنفيذ ما يأتي:

إجراء دورات تدريبية لمربيات رياض الأطفال على استعمال العربية المبسطة، والسعي التدريجي لأن تكون الرياض جزءًا من السلم التعليمي وتوفير مستلزمات هذا المسعى من برامج وأنشطة وكراسات... إلخ.

إجراء دورات تدريبية للمعلمين كافة لتدريبهم على استعمال أساسيات لغتهم استعمالاً سليمًا وتوظيف دورات التدريب المستمر في جانب منها لهذا المسعى.

التزام جميع المعلمين وفي مراحل التعليم كافة باستعمال العربية في العملية التعليمية التعلمية، وألا يخضعوا للترقية في وظائفهم إلا إذا أثبتوا إتقانهم أساسيات لغتهم.

تنويع طرائق التدريس والمرونة في استعمالها بحسب الأجواء، بما يفسح المجال فيها لاستثارة المهارات العقلية العليا من فهم وتطبيق وتركيب وتحليل ونقد وتقويم... إلخ.

تدريب معلمي اللغة على أساليب تعليم اللغة العربية وطرائق تدريسها، والعناية بالتعلم الذاتي والمطالعة الحرة.

تشجيع المتعلمين كافة على استعمال العربية المبسطة في مناقشتهم اللغوية، والتشدد في عدم قبول إجابتهم بالعامية.

تخصيص جوائز للناشئة المتميزين في استعمال لغتهم الأم في مناشطهم اللغوية.

إعادة النظر في مضمون المناهج ولغتها لتكون لغة للحياة النابضة الزاخرة.

التركيز على النحو الوظيفي وعلى التعبير الوظيفي في المناهج التربوية اللغوية.

التركيز على القوالب والبنى اللغوية في عملية تعليم اللغة في المراحل الأولى قبل الدخول في المصطلحات النحوية، وتجنب استعمال المصطلحات النحوية في المراحل المبكرة من التعليم.

الإكثار من حفظ النصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والأشعار والخطب البليغة في مراحل التعليم كافة وخاصة المراحل الأولى، وعلى قدر حفظ النصوص في المراحل الأولى يستقيم اللسان، فتتأثر بذلك صحة القلم في التعبير الكتابي واللسان في التعبير الشفهي.

ضبط جميع الكتب المؤلَّفة بالشكل في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم

الأساسي، وضبط ما يخشى منه اللبس في المراحل التالية.

التدريب المستمر على الكشف في المعاجم.

إنتاج كتب إلكترونية مبسطة بالعربية.

تصميم دروس العربية بالحاسوب والشابكة «الإنترنت».

تطوير أساليب الامتحانات في جميع المراحل التعليمية وعدم الاقتصار في التقويم على الامتحانات الكتابية، مع ضرورة بناء أدوات موضوعية لتقويم الأداء اللغوي، على أن تتضمن في بعض جوانبها الضبط بالشكل.

إجراء بحوث علمية لمعالجة المشكلات اللغوية في العملية التعليمية التعلمية.

العناية بالمكتبات المدرسية وتزويدها بدوائر المعارف والمعاجم وأمهات الكتب والكتب الالكترونية والسلاسل المتنوعة، على أن تكون اللغة المستعملة فيها سليمة لغويًّا، وعلى أن تكلف أطر متخصصة بالمكتبات العناية بها.

إغناء البيئة التعليمية التعلمية بمصادر التعليم المختلفة من كتب وصحف ومجلات ووثائق وصور ومجسمات وتسجيلات ورسوم وأشكال وشرائح وخطوط بيانية وحواسيب...إلخ.

تفعيل المناشط اللغوية اللاصَفِّية من صحافة مدرسية ومجلات وإذاعة مدرسية وكتابة إعلانات ولافتات، وإجراء مناظرات ومسابقات لاختيار الأداءات المتميزة وتخصيص جوائز لها.

تفعيل المسرح المدرسي، والإكثار من عرض المسرحيات الناطقة بالعربية الفصيحة المبسطة، وإشراك الناشئة في تمثيل أدوارها.

زيادة الاهتمام بذوي الحاجات الخاصة، وتوفير البرامج اللغوية والوسائل التعليمية الملائمة لهم تحقيقاً لدمجهم في المجتمع دمجًا فعّالاً.

الإشراف الفعال على المدارس الخاصة والارتقاء بواقع اللغة العربية فيها.

التركيز على وضع مناهج خاصة لتعليم المغتربين وأبنائهم وغير الناطقين باللغة العربية بغية إكسابهم مهاراتها.

التركيز على اللغة العربية السليمة والشائقة في البرامج التعليمية التلفزية.

التنسيق مع وزارة الإعلام لإنتاج برنامج تلفزي متقن لتعليم العربية لأبنائها وللمغتربين ولغير الناطقين بها في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة.

وتعنى وزارة التعليم العالي بتنفيذ ما يلي:

اختيار الطلبة الراغبين في الانتساب إلى الكليات الجامعية كافة على أساس إتقان أساسيات اللغة العربية.

التزام جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد استعمالَ اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية.

إعادة النظر في مناهج تدريس اللغة العربية في كلية الآداب لتكون وظيفية.

إعادة النظر في مناهج تعليم اللغة العربية لغير المختصين في ضوء اختصاص الطالب في كليته استثارة للدافعية وتحقيقًا للمنحى الوظيفي.

إعادة النظر في برامج إعداد مدرسي اللغة اختياراً وتأهيلاً وتدريبًا.

تعميم تدريس اللغة العربية مطلبًا جامعياً في كل الكليات الجامعية وفي الجامعات الرسمية والخاصة.

وضع خريطة بحثية بالتنسيق مع وزارة التربية لمشكلات تعليم اللغة العربية وتعليمها بغية معالجة هذه المشكلات بالأساليب العلمية.

الأخذ بالحسبان أن يكون من بين شروط ترقية أعضاء الهيئة التدريسية إتقانهم أساسيات اللغة.

اعتماد المصطلحات التي أقرها مجمع اللغة العربية في التدريس وفي الترجمة.

تفعيل حلقات البحث لتؤدي الأهداف المرسومة لها من حيث تعويد الطالب البحثَ والتلخيصَ والعرضَ والمناقشة باللغة العربية السليمة في جميع الكليات الجامعية.

إعادة الامتحانات الشفهية إلى أساليب تقويم الدراسين، وعدم الاكتفاء بالامتحانات التحريرية في الصفوف الأخيرة من الدراسة الجامعية.

الإكثار من ضروب النشاط اللغوي بالعربية الفصيحة في المناشط اللاصَفِّية في الإذاعة والصحافة الجامعية والمجلات والمسرحيات والمناظرات والمساجلات ....إلخ.

تخصيص جوائز للمتفوقين من الطلاب في أدائهم اللغوي وفي جميع المجالات اللغوية.

تطوير قسم الصحافة في جامعة دمشق ليغدو كلية للإعلام بأقسامها المختلفة من صحافة وإذاعة مسموعة ومرئية غايتها إعداد الأطر الإعلامية .

تفعيل الترجمة ا لآلية وإعداد الأطر المتخصصة في ميدانها.